

تراجع الهيمنة الأميركية: دراسة من منظور الاقتصاد السياسي الدولي
The American Hegemony Retreat: A Study From The International Political
Economy Perspective

بلالطة خديجة

جامعة الجزائر 3- الجزائر

Khadidjabelalta18@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/15

تاريخ القبول: 2022/01/10

تاريخ الارسال: 2021/06/25

ملخص

لقد حظيت قضايا ومواضيع الدراسة في الاقتصاد السياسي الدولي، باهتمام متزايد لدى الدارسين والباحثين نظرا لحداتها النسبية من جهة، وللتكامل المنظوراتي الذي يوفره هذا الحقل المعرفي والمقاربة النظرية من جهة اخرى، فكانت قضايا من قبيل الهيمنة العالمية واسقاطاتها الامبريقية وصعود القوة المهيمنة وتراجعها قضايا جوهرية في النقاشات العلمية والسياسية، وعلى هذا الاساس استحوذ البحث والنقاش في تمظهرات وآليات الهيمنة الاميركية على السواد الاعظم من الاهتمام، نظرا للتوافق الزمني بين صعود دراسة الاقتصاد السياسي الدولي وبداية الحديث عن تراجع الهيمنة الاميركية ونهاية السلام الاميركي، وهو موضوع اثار الكثير من النقاشات النظرية والبحوث الاكاديمية بفعل تداعياته العالمية في ظل غياب منافس واحد (القوى الصاعدة) قادر على ملء الفراغ الاميركي او على الاقل تعويض ضعف القوة الاميركية المهيمنة.

الكلمات المفتاحية: الهيمنة. القوى الصاعدة. توزيع القوة. الاقتصاد السياسي الدولي.

abstract

The Issues And Topics Of The Study In The International Political Economy Have Received Increasing Interest Among Scholars And Researchers Due To Their Relative Recentness On The One Hand, And The Perspective Integration Provided By This Field Of Knowledge And The Theoretical Approach On The Other Hand. On This Basis, Research And Discussion On The Manifestations And Mechanisms Of American Hegemony Have Grabbed The Vast Majority Of Attention. Given The Chronological Compatibility Between The Rise Of The Study Of International Political Economy And The Beginning Of Talk About The Decline Of American Hegemony And The End Of American Peace, A Topic That Has Raised Many Theoretical Discussions And Academic Research Due To Its Global Repercussions In The Absence Of One Competitor (The Rising Powers) Capable Of Filling The American Void Or At Least Compensating For Weakness The Dominant American Power.

Keywords: Hegemony .Rising Powers. Distribution Of Power .International Political Economy.

مقدمة

يعتبر الاقتصاد السياسي الدولي واحدا من مخرجات حالة التعتد العالمي، فمع مأسسته سنة 1944 بإنشاء مؤسسات Bretton Woods، وصولا إلى الإعلان الرسمي عن تأسيس مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي من قبل جماعة الاقتصاد السياسي الدولي في ابريطانيا عام 1971 International political Economy Group بقيادة Susan strange، دخلت التفاعلات الدولية والعالمية فضلا عن النقاشات العلمية والأكاديمية عصرا جديدا، دشن ملامح عالمية متشابكة ضاعت معها فرص تحديد البدايات والنهايات، فصل الاقتصادي / الاجتماعي عن السياسي، عزل المحلي القومي عن الدولي والعالمي، إبعاد الدولة عن السوق أو السوق عن الدولة، وأضحت القدرة على استغلال حالة التعتد هذه هي السبيل لحيازة القوة والثروة وتفعيل هذه المقدرات لكسب الفعالية الاقتصادية والنفوذ السياسي والتأثير الاجتماعي، ومنه تحصيل وضع القوة المهيمنة في النظام الدولي، وهو الوضع الذي يتيح لها وضع القواعد وانشاء المؤسسات الداعمة لموقعها اعلى هرم القوة العالمي، والضامنة لاستمرار وضعها الهيمني عالميا وهو واقع الحال مع الولايات المتحدة الاميركية، إلا ان الشواهد التاريخية تقول بغياب إمكانية استمرار قدرة المهيمن على ضبط القوى المتحدية، نتيجة لأوضاع يخلقها النظام القائم وسياسات القوة المهيمنة وأوضاع القوى المتحدية ذاتها.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية علمية محترمة في الأوساط الأكاديمية والممارساتية، نظرا للطبيعة التعقدية لعالم الاقتصاد السياسي الدولي في ظل العولمة وتوالي الازمات الدولية ويمكن إيجاز أهميته العلمية في:

*الاهتمام المتزايد بهذا الحقل المعرفي الحديث نسبيا منذ سبعينيات القرن العشرين مع الإعلان الرسمي عن تأسيسه من قبل Susan Strange ومجموعة (جماعة) الاقتصاد السياسي الدولي عام 1971 وارتفاع الاصوات المعلنة بداية نهاية الهيمنة الاميركية عالميا ولو نسبيا.

*تساعد دراسة الموضوع في وضع خارطة طريق أولية قابلة للتصحيح تساعد باحثي العلاقات الدولية على فهم مسار تطور السياقات الدولية للاقتصاد السياسي الدولي.

*كون الاقتصاد السياسي الدولي يسعى لتفسير التفاعلات الدولية والعالمية، بمنطق تحليلي أكثر انفتاحا وأبعد عن الطبيعة الاقصائية للمنظورات التحليلية السائدة أو حتى الموجودة على العموم، ما يقربنا أكثر من حقيقة التغيرات الجوهرية التي تعد على الساحة الدولية والعالمية.

منهجية الدراسة:

فرضت الطبيعة المعقدة للظاهرة الاجتماعية عموما والسياسية على وجه التحديد، وفي محاولة للالتزام بمقتضيات المنهج العلمي واحترام ضرورات الروح العلمية والموضوعية، فقد تم اعتماد جملة من المناهج في إطار " تكامل منهجي " لتحقيق فهم أعمق للموضوع محل الدراسة.

المنهج التتابعي المقارن الذي كان واضحا في تتبع التباينات الزمنية والمكانية في مؤشرات القوة العالمية وتصنيفات الدول.

المنهج المقارن عبر إجراء مقارنات مباشرة أو غير مباشرة باعتماد دوال وشواهد زمنية أو مكانية وهذا يكون بمزجه مع المنهج التتابعي المقارن سالف الذكر.

المنهج الإحصائي الذي تركز مع ثورة المدرسة السلوكية وبيروز اعتماده من خلال الاعتماد على إحصائيات وأرقام حول حجم الاقتصادات ونسب النمو وتدفقات التجارة والاستثمارات توقعات التصنيفات العالمية.

إشكالية الدراسة:

لقد باشر الاقتصاد السياسي الدولي عملية إعادة توزيع القوة والثروة بعد الحرب الباردة، نتيجة الأزمات التي عانى منها العالم المتقدم الصناعي، في مقابل انفتاح جديد لعالم الجنوب اقتصاديا وسياسيا ومنه انتعاش اقتصادي، حيث تأكدت مع بداية القرن الواحد والعشرين عملية إعادة توزيع القوة والثروة بين القوى الصناعية التقليدية، والقوى الصاعدة الجديدة التي تحاول استغلال فرصة الأزمة لتأكيد جاذبيتها الاقتصادية ونفاذها السياسي عالميا هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا المسار كان له من الآثار الجيو-إستراتيجية ما يعززه بخصوص الصعود الصيني والتراجع الأمريكي، وكذا له ما يدحضه في ظل وضع من التعقد والتشابك في العلاقات الاقتصادية والإستراتيجية؛ فكيف فسر الاقتصاد السياسي الدولي تراجع الوضع الهيمني للولايات المتحدة الاميركية عالميا؟

فرضية الدراسة:

ستتم معالجة الإشكالية المطروحة من خلال فرضية رئيسية تقول :

اعتمد الاقتصاد السياسي الدولي مزيجا نظريا لتفسير تراجع الوضع الهيمني الاميركي في مقابل الارتقاء او على الأقل الرغبة الصينية في الارتقاء لدور المهيمن العالمي .

وسعيا للإلمام بحيثيات الموضوع المدروس سيتم تفصيل الدراسة إلى أربع نقاط أساسية متمثلة في :

أولا: الهيمنة في الاقتصاد السياسي الدولي: دراسة مفهومية ونظرية

ثانيا: أزمت النظام الدولي وتراجع الهيمنة الاميركية

ثالثا: تداعيات تراجع الهيمنة الاميركية على هيكل القوة العالمي: القوى الصاعدة

رابعا: المشهد الاتجاهي العالمي لعام 2030 بين المحددات والمؤشرات

أولا: الهيمنة في الاقتصاد السياسي الدولي: دراسة مفهومية ونظرية:

سنتطرق في هذا المحور لإحاطة بمفهوم الهيمنة في أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي إضافة الى محلها

من النقاشات النظرية داخل الحقل.

1. دراسة مفاهيمية للهيمنة

لغويا تعود كلمة هيمنة Hegemony للكلمة اليونانية Hegemonia والتي تعني الأمر أو الحكم، إلا أنها اصطلاحاً تفنقر إلى تعريف موحد ومتفق عليه من الدارسين¹، رغم اتفاقهم بأنه كمصطلح يعود في جذوره إلى توسيديس Thucydides في حديثه عن الحرب البيلوبونيزية، حيث ميز بين الهيمنة Hegemony القائمة على الشرعية وبين السيطرة Arkhe القائمة على الجبر والإكراه، ليعاد إحياء وطرح هذا المفهوم مع (Antonio Gramsci 1891-1937) لكن على مستوى محلي داخل الدولة بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال بعيداً عن الأبعاد الدولية للهيمنة².

وكأي مفهوم في العلوم الاجتماعية عموماً والعلاقات الدولية تحديداً، فقد كان مفهوم الهيمنة خاضعاً للإتجاهات الفكرية والنظرية للدارسين والباحثين، حيث عرفها Robert Keohane على أنها تفوق مادي للقوة المهيمنة على مستوى المواد الخام ورأس المال والأسواق، بينما اعتبرها Robert Cox تعبيراً تجميلي للسيطرة يتم فيها شراء الجماعات الفرعية من قبل الجماعات المسيطرة سواء بمكاسب فعلية أو منشودة، في حين عرفها Robert Gilpin على أنها سيطرة دولة واحدة على الدول الأخرى الأقل قوة على مستوى النظام الدولي، وبهذا اعتبرت مزيجاً بين الجبر والإقناع من طرف دولة أو مجموعة من الدول في عملية وضع قواعد للنظام القائم في كل المجالات، بينما عرفها Mersheimer على أنها وصول دولة إلى أعلى هرم القوة في النظام الدولي، ما يخولها التحكم في مصادر القوة خاصة العسكرية مع شرط عدم امتلاك دولة أخرى إي إمكانية للمجابهة³.

لقد قدمت عدة مفاهيم وشروط أو مواصفات للدولة المهيمنة على غرار التعدد في الرؤى والمنظورات لمفهوم الهيمنة وسائر المفاهيم الاجتماعية، حيث اعتبر البعض أن الدولة المهيمنة لا بد لها من القدرة على امتلاك قوة كافية مع امتلاك الرغبة في استخدام تلك القوة تحقيقاً للأهداف القومية للمهيمن، في حين يرى البعض بضرورة قدرة المهيمن على فرض وخلق مبادئ النظام، وقبلها لا بد من وجود رغبة في قيادة النظام القائم مع ضرورة الالتزام بتحقيق والسعي لضمان المنفعة المشتركة للفواعل الدوليين⁴.

تحدثت Susan Strange عن بنى القوة الأربعة والمتمثلة؛ أولاً فيبنية الأمن فيما أن منفعة الدولة محددة وهي المصلحة الوطنية أو بتعبير آخر "الأمن"، فإن وسيلة تحقيق هذه المصلحة كذلك محددة وهي "القوة"، والتي هي حسب Gilpin بمثابة المثل الوظيفي للمال أو "الثروة"، وبالتالي فإن تعظيم هذه الوسيلة "وسيلة القوة" يؤدي نفس الدور الذي يلعبه تعظيم "وسيلة المال والثروة" وبالتالي تحقيق الأمن والعكس بالعكس؛ بنية الإنتاج والتجارة كثنائي بنية والتي تحدد إلى أبعد مدى التحول في توزيع القوة والثروة عالمياً، بما تحتويه هذه البنية من مواضيع مثل: تنامي ترتيبات التجارة الإقليمية، علاقات التجارة شمال جنوب، وتأثيراتها على قضايا البيئة والتنمية، وحقوق الإنسان واستخدامات التجارة كوسيلة للسياسة الخارجية خاصة في عصر الثورة المعلوماتية والتكنولوجية⁵.

ثالثا بنية المال والنقد تحدد هذه البنية من يمتلك المال وسبل الوصول إليه، ووسائل ذلك وكيفية توزيع هذا المورد بين الأمم أو الفواعل⁶، بنية المعرفة كآخر بنية حيث إن المعرفة المجسدة في التكنولوجيا مصدر مهم وجدا معاصر للقوة والثروة، فقدره الدول على خلق المعرفة وتحويلها إلى تكنولوجيا سواء في شكل آلات أو عمليات، يحدد إلى حد بعيد التوقعات الاقتصادية بشأنها⁷، ومرد هذه الميزة النسبية - إن صح التعبير - التي منحت للمعرفة يعود لخصائصها الجوهرية التي يمكن إجمالها في أنها بداية تخلق سلطة ذات نوعية عالية عكس سلطة العنف أو القوة ذات النوعية الرديئة وكذا سلطة الثروة متوسطة النوعية؛ الخاصية الثانية لها أنها قابلة للتوسع إلى ما لا نهاية⁸؛ إضافة إلى أنها تجعل من بنى الأمن والإنتاج والتجارة والمال والنقد معتمدة بالكامل على القدرة للوصول إليها إلى المعرفة بكل أشكالها.

2. الهيمنة في النقاش النظري للاقتصاد السياسي الدولي

لقد سيطرت النظريات الكبرى في دراسة النظام الدولي على أدبيات دراسة الهيمنة، حيث ألقت النظريات الثلاث الكبرى بظلها على هذا المفهوم، فانقسمت بين قائل بنظام الهيمنة كنظام توافقي حسب الليبرالية، وآخر على أنه نسق إكراهي غير خيري تقوده الواقعية، وثالث يقول بأنه مزيج بين التوافق والإكراه تقوده الماركسية الاشتراكية.

حسب **Robert Gilpin** فإنه لا إمكانية للاستفادة من وضع المهيمن على النظام الدولي، دون دفع التكاليف وهو ما يسميه "بالراكب المجاني" *Free riding*، الذي يعني أن وضع الهيمنة فضلا عن كونه مفروضا وإكراهيا على فواعل النظام الدولي، فإنه أيضا ليس بالوضع "الخير" أخلاقيا وإنما هو براغماتي نفعي بالأساس، خاصة للمهيمن الذي يرفض مخالفة سياساته العسكرية أو الاقتصادية وحتى الثقافية، ملوحا باستخدام التفوق العسكري لخدمة مصالحه وتنسيق سياسات باقي الفواعل مع ما يخدم ويدعم سياساته⁹، وقد ذهب **Gilpin** إلى أبعد من ذلك حيث اعتبر أن الهيمنة ونظام الاستقرار بالهيمنة هو ثالث أنواع الأنظمة الدولية، فضلا عن ثنائي القطبية وتوازن القوى الدولي¹⁰، وعلى المهيمن أو المنتصر بعد حرب الهيمنة تحقيق ثلاثة شروط لإكمال انتصاره وهي: توفير السلع ونشر أفكاره وإيديولوجيته مع حيازة القوة العسكرية الحامية للنصر الهيميني-النصر الذي تحققه الدولة المهيمنة الجديدة في حرب الهيمنة الدولية- وللقواعد التي يضعها¹¹.

وعلى أثر الانتقادات التي وجهت لنظرية الاستقرار بالهيمنة-الاستقرار بالهيمنة هو الوضع الدولي الذي تفرضه الدولة المهيمنة والمتسم بالاستقرار النسبي سواء على مستوى النظام الدولي أو على المستويين النظامي والتفاعلي- جاءت نظرية "التسلسل الهرمي" لزعيمها **David Lack** ديفيد ليك الذي يرى بأن العلاقات الدولية ليست تحت ذات القالب، بل أن علاقة المهيمن مع دول قوية تكون مغايرة عن علاقته مع دول ضعيفة، حيث أن السياسة الدولية والنظام الدولي ليسا قطعة واحدة بل متنوعان ومتعددان، وقد سمي علاقة المهيمن بالدول الضعيفة "بالسلطة العلائقية" أين يوفر المهيمن الأمن للدول التابعة خاصة الضعيفة، ووفق المعيار العقلاني

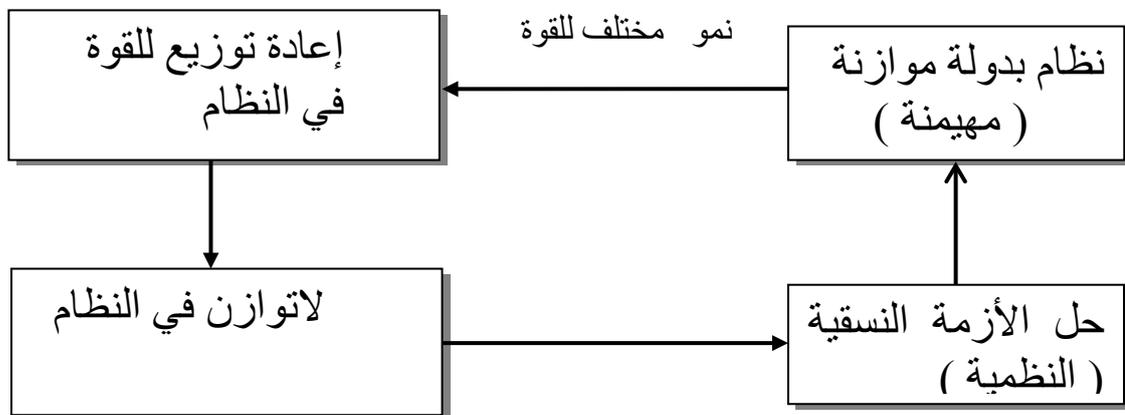
تتوصل الدول التابعة لعدم نفعية أو ربحية العودة لنظام الفوضى، طالما يوجد من يضمن لها أمنها فضلا عن تجاوز فوائد الهيمنة لتكاليف وفوائد العودة للفوضى أو نظام الفوضى¹².

في حين أن الليبرالي Charles Kindelberger يرى بأن النظام الدولي يلزمه خمسة شروط ليكون مستقرا هي: انفتاح الأسواق وقروض طويلة المدى مع معدلات فائدة ثابتة وتنسيق للسياسات الاقتصادية الكلية والإقراض، وحسبه فإن النظام الدولي لكي يكون نظاما لا بد من وجود قوة مهيمنة تتحمل مسؤولية دعم واستدامة واستقرار ذات النظام¹³، وبهذا فان نظرية الاستقرار بالهيمنة التي لعبت دور صلة الوصل بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة تقول بضرورة أن يكون المهيمن ليبراليا "خيرا" "تشاركيا" "شرعيا" لتحقيق الاستقرار الدولي.

الهيمنة حسب الغرامشية الجديدة والتي طورها Robert cox هي خليط بين الجبر والإقناع، حيث أنها تؤثر على مخرجات مسار القيادة الفكرية والثقافية والاخلاقية، والذي يفضي ختاماً إلى موافقة مكتسبة لصالح المهيمن من قبل الدول التابعة، كما أنها حسب cox تبدأ وطنية وتمتد للمدى العالمي مستندة على الأفكار والمؤسسات والقدرات المادية الملموسة، ولهذا تم تسليط الضوء من قبل النقيدين والغرامشيين الجدد تحديداً على مراكز الفكر وشبكات المجتمع المدني الأمريكية تحديداً، أو ما يسميه Indre jeetparmar بـ "شبكات المعرفة النخبوية العابرة للحدود والتي تسهل الهيمنة والاختراق الثقافي والفكري"¹⁴، وعلى إثر الانتقادات الموجهة للاستقرار بالهيمنة المشترط للانفتاح الاقتصادي ظهرت نظرية الأنظمة الدولية (العالمية) لولرشتاين wallerstein الذي قال في مضمون نظريته بأن الدوائر المهيمنة تؤسس نظاما داعما لها وهي دول القلب، وتتغذى هذه الدوائر المهيمنة على ثروات وموارد دول المحيط أو الهامش¹⁵.

وقد قدم Robert Gilpin مخططاً موضحاً لمسار هذا التغيير الذي يعتبر بمثابة اطار نظري واختزال لكل التحليلات الناظمة والمؤطرة لقضايا التغيير الدولي بأبعاده الثلاثة؛ على مستوى النظام الدولي؛ على المستوى النسقي وعلى المستوى التفاعلي كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل 1. مخطط التغيير السياسي الدولي حسب Robert Gilpin (War and Change in World Politics, 1981:p12)



ثانياً: أزمات النظام الدولي وتراجع الهيمنة الاميركية:

سننظر في هذا المحور لأطروحة التراجع الاميركي، فضلا عن الازمات التي عصفت بالنظام العالمي تحت الهيمنة الاميركية وطغنت في السلام الاميركي.

1. التراجع الأمريكي والصعود الصيني: عرض الأطروحة:

لقد ناقش عدد من المفكرين والدارسين أطروحة التراجع الأمريكي أمثال " بول كيندي " أول وأهم من تحدث عن " التراجع الأمريكي"، إضافة " لروبيرت غيلين " حيث قدما تفسيرات اقتصادية للتراجع، في حين قدم هنتجتون تحليلات ثقافية، أما التفسيرات العسكرية وحتى دبلوماسية فكانت مع " زغينيو برجنسكي " و "كسنجر هنري"، والملاحظ هو عدم وجود اتفاق بخصوص أسباب وعوامل التراجع إلا أن الآراء كلها تقول بوصول الهيمنة الأمريكية العالمية إلى نهايتها أو على الأقل تراجع القوة الاميركية عالمياً¹⁶، وهذا الوضع الذي يملئ تغييرات جذرية على الأوضاع الجيوستراتيجية عالمياً لصالح " الوافدين أو المنتسبين الجدد" إلى هرم القوة العالمية.

بالنظر للتجارب التاريخية بداية من الحرب العالمية الأولى فقد أكدت كلها بما لا يدع مجالاً للشك بخصوص حقيقة وواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية القوية اقتصادياً ومالياً هي " الأمة غير الممكن الإستغناء عنها"، وصولاً إلى الحرب العالمية الثانية مع الحاجة إليها كقوة عسكرية، إلا أنه ومع الثلث الأخير من القرن العشرين إلى غاية الوقت الحالي دخلت القوة المهيمنة طور التراجع والتلاشي التدريجي، حيث فقدت " وضع الهيمنة" على القوة العسكرية والموارد الاقتصادية، كما تراجعت الجاذبية الإيديولوجية والفعالية السياسية، وهي أوضاع أتاحت لقوى طامحة لعب دور المنافس للولايات المتحدة الأمريكية على مصادر القوة، فضلاً عن أن خصائص عصر العولمة قد خلقت مشاكل اقتصادية دورية وهيكلية في الاقتصاد الأمريكي والعالمي¹⁷.

أضحى الاقتصاد الأمريكي اقتصاداً تابعاً بامتياز لكل العالم على إثر الأزمات التي عصفت به وتبعيته هذه كانت أكثر للبلدان الآسيوية ذات الشعوب النشيطة ذوي الثقافة الادخارية، وأصحاب الفوائض المالية الكبيرة، وهكذا فقد الاقتصاد الأمريكي أهم سمة من سماته وهي الاستقلال الذاتي هذا اقتصادياً، أما على المستوى السياسي فإن الحركية الديمقراطية بين الولايات المتحدة الأمريكية والآخر غير الديمقراطي قد قلبت، فالمنطق التطوري لتاريخ الديمقراطية يقول بأنها تتطور حيثما كانت ضعيفة وتراجع حيثما كانت قوية، ووفقاً لهذا المنطق أضحى الولايات المتحدة الأمريكية والديمقراطيات الغربية عموماً مثل فرنسا وبريطانيا بمثابة أوليغارشيات في خدمة مصالح القلة الحائزة على القوة والثروة¹⁸، وهنا مكن الخلل ففي حين أن الخطاب الديمقراطي الغربي يشدد على الأغلبية فإن الواقع يقول بسيطرة الأقلية هذا داخلياً، كما أن الديمقراطية أهم ما تعنيه هو " حرية الاختيار" فإن الممارسات الأمريكية خارجياً كانت أقل ما يقال عنها أنها ديكتاتورية اقتصادياً وسياسياً على المستوى الخارجي.

في ظل ظاهرة "التعقد" في العلاقات الدولية و التطور التكنولوجي المصاحب للقرن الواحد والعشرين، مع كتلة بشرية عالمية هائلة وتعدد كبير في الفواعل، أصبحت القوة الأمريكية عسكريا واقتصاديا وسياسيا عاجزة عن تنفيذ متطلبات وضع الهيمنة الذي تموقعت فيه بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ظل وضع من التراجع والارتقاء الدولي في التراتبية العالمية للقوى، مع وضع عالمي لامسه الكثير من التغيير بفعل حالة التعقد سألفة الذكر، أهم ما يميزها ويعرفها تعدد الفواعل ولا تماثلتها الملقطة مع محدودية نسبية للموارد، هذا الوضع قاد إلى تقسيم العمل بين مختلف الوحدات أو المرجعيات والقوى عالميا، وهو ما كرس الإعتماد المتبادل والتشابك العالمي في ظل التطور التكنولوجي والمعلوماتي، هذا الاعتماد المتبادل الذي بدأ اقتصاديا وانتشر للقضايا السياسية والأمنية، وقد شكلت الدولة والفواعل الجديدة الفوق والعبر دولانية معادلة مرجعيات التحليل في الاقتصاد السياسي الدولي؛ مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية وجماعات المصالح، إلى جانب الدولة التي تستمر في لعب دور أساسي في قضايا على حساب أخرى مع تضخم دور قوى السوق والمجتمع، فضلا عن تغير طبيعة القوة حيث لم تعد عسكرية الطبيعة فحسب وذلك تبعاً لتغير مصادرها، إضافة للمصدر العسكري أصبح لديها مصدر ثان هو المصدر الاقتصادي ما يشكل لنا القوة الصلبة موجه أول للقوة والقوة الناعمة بمثابة الوجه الآخر.

منذ بدايات القرن الواحد والعشرين نجد الارتباك الاستراتيجي واضحا في السياسة الأمريكية رغم تفوقها المشهود في التكنولوجيا، حيث تحتل الصدارة في إنتاج الأجهزة الإلكترونية بنسبة 40%، فضلا عن المركز الأول في تصدير الطائرات والتوربينات، الكيماويات الصناعية والزراعية، والمركز الثاني في الأدوات الكهربائية والبلاستيكية والعقاقير الطبية¹⁹، ويقدر الإنفاق الأمريكي على البحوث والتطوير (RD) الإنفاق ذاته في أي دولة أخرى، رغم أن ميزانيته مقارنة بالإنفاق الأمريكي العام منخفضة، حيث تمثل ما قيمته 408 مليار دولار وفق تعادل القوة الشرائية عام 2010 وما نسبة 2.81% من الناتج المحلي الإجمالي²⁰، ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أقوى وأكبر اقتصاد عالميا، إلا أنها قد تراجعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في الفترة من 1996 إلى 2009 من 33% إلى 24%، مقابل ارتفاع مساهمة ثلاث اقتصاديات صاعدة في نادي الـBRIC: الصين، الهند والبرازيل وحتى روسيا، وحسب إحصاءات صندوق النقد الدولي فإن الصين قد تضاعف وزنها الاقتصادي أربع مرات ما بين 1995-2010²¹.

الواضح أن التزايد غير المبرر في الميل العسكري الأمريكي ما هو إلا سعي منها لحجب الأنظار عن تراجعها الاقتصادي من جهة وتلافي حدة التراجع الاقتصادي من جهة أخرى، حيث استعاضت الولايات المتحدة الأمريكية عن فقدانها الهيمنة الاقتصادية بتعظيم القوة العسكرية، واستخدام هذا التفوق قدر المستطاع لتحقيق الانتعاش الاقتصادي من خلال مبيعات السلاح العالمي، وكذا استغلاله استراتيجيا بتعزيز التواجد الأمريكي في المناطق الحيوية والاستراتيجية لمراقبة الأعداء الحقيقيين والمحتملين، ولتحقيق ذلك اعتمدت على ثلاثة عناصر هي:

*تجنب الحل النهائي للنزاعات للإبقاء على تبرير للتدخل العسكري خارج حدودها كأى قوة عظمى²²، حماية لمصالحها ومراقبة لأعداء ومنافسيها، مثل الوضع في سوريا، ليبيا، مصر واليمن، إفريقيا الوسطى، القوقاز والكثير من المناطق المتأزمة عبر العالم.

*التركيز على القوى الصغرى مثل كوريا الشمالية والعراق لأن مواجهة الفاعلين الصغار بمثابة تأجيل لوعي القوى المنافسة بإمكانية تقاسم الكعكة العالمية في لعبة الهيمنة²³.

* الدخول بالعالم في سياق تسلح لا ينتهي ولا يجب أن ينتهي لاستغلال الميزة النسبية في التفرد بالقوة العسكرية والتفوق التكنولوجي²⁴.

2. الأزمات الرأسمالية والظعن في السلام الأميركي

تم تأسيس النظام الدولي الحالي عام 1944 مع إنشاء البلدان المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمؤسسات Bretton woods، والتي أنيط بها تنظيم الشؤون المالية والنقدية العالمية، أما القضايا التجارية فتمت عملية تنظيمها مع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) عام 1947 ثم ميثاق هافانا لعام 1948²⁵، وبهذا نظمت أهم القضايا العالمية على المستوى الاقتصادي فكانت الشؤون المالية من اهتمام البنك العالمي، الشؤون النقدية من اختصاص صندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية وميثاق هافانا اهتمتا بالشؤون التجارية، وقد كان يهدف مؤسسو هذا النظام ضمناً إلى إصلاح العلاقة بين مستلزمات الاستقلال الوطني واملاءات الاستقرار الدولي لصالح هذا الأخير، فثبات سعر الصرف قد أخضع الممارسات الاقتصادية الوطنية لنظام الذهب التقليدي المتضمن لاستقرار سعر الصرف²⁶.

أزمة الكساد العظيم وصعود دولة الرفاه

إن أوضاع اللاإستقرار الاقتصادي والسياسي التي تلت الحرب العالمية الأولى، أدت إلى تدمير المصانع الأوربية مع سعي أميركي لسد الفجوة بين العرض الدولي والطلب الدولي لصالح هذا الأخير، وذلك عبر رفع الإنتاج في المجالات التي اختل فيها التوازن، كما أن نهاية الحرب قد أدت إلى انتعاش الاقتصادات الأوربية دون توافق من الجانب الأميركي عبر خفض الإنتاج، ما أدى إلى إغراق السوق العالمي بالسلع الأمريكية عقب الاستغناء الأوربي عنها، كما إن التقاعس الأوربي في دفع الديون ومستحقات الديون الأمريكية أدى إلى فقدان الثقة في قدرة الاقتصاد الأميركي نتيجة أزمة السيولة التي ولدها الوضع، الأمر الذي أثر على بورصة وول ستريت وعلى أسعار الأسهم بالإنخفاض والاستثمارات بالتراجع، تزايدت البطالة والإفلاسات وتراجعت القدرة الشرائية إلى مستويات دنيا²⁷، ما أدى تالياً إلى سحب الودائع الأميركية من المصارف الأوربية وبهذا الإجراء انتشرت الأزمة في الخارج الأميركي وتأثرت بها ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، ليأتي " برنامج العهد الجديد " The New Deal مع إدارة فرانكلين روزفلت سنة 1933، المتضمن مشاريع كبيرة لتشغيل أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، ما نقل الرأسمالية من اقتصاد اليد الخفية إلى الاقتصاد الموجه أو ما سمي بدولة الرفاه الكينزية²⁸.

أزمة دولة الرفاه وصعود الليبرالية الجديدة

أدت أزمات أواخر القرن العشرين إلى وضع صياغة جديدة للسياسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية، خاصة أزمة الركود التضخمي Stagflation وأزمات دولة الرفاه ومديونية العالم الثالث، فتعالت أفكار مدرسة النقديين Monetarism وصعدت دولة الحد الأدنى كبديل لدولة الرفاه مع صعود العقيدة النيوليبرالية أكاديميا وواقعا، حيث ترك الاقتصاد العالمي للتوازن التلقائي للسوق²⁹ ما أدى إلى تدفق الأزمات وتسارع في الدورات الاقتصادية وهذا ما سنوضحه في الآتي:³⁰

- أزمة النفط والغذاء عامي 1973 و 1974 وأزمة البنوك عام 1974.
- أزمة البنك الفدرالي الأمريكي عام 1979 أزمة الديون البنكية عام 1982
- أزمة المكسيك عام 1994 والأزمة الآسيوية عام 1997 وأزمة روسيا عام 1998.
- أزمة الأنترنت عام 2000 (أزمة الدوت كوم).

إن الأزمات السابقة والكثير غيرها يندرج تحت أزمة مركبة هي " أزمة الركود التضخمي"، حيث التقت ظروف التضخم و الكساد وارتفعت نسب البطالة وكسدت السلع عالميا، مع ارتفاع حاد في أسعار مختلف السلع والخدمات نتيجة ارتفاع المضاربة في الاقتصاد المالي، فتزايد رأس المال المالي على حساب رأس المال الحقيقي في الاقتصاد الإنتاجي³¹.

ثالثا: تداعيات تراجع الهيمنة الاميركية على هيكل القوة العالمي: القوى الصاعدة:

وسنتطرق في المحور الثالث للتصنيفات العالمية الجديدة للقوة مع القوى الصاعدة إضافة الى دور هذه القوى في الحكم العالمي

1. القوى الصاعدة والتصنيف العالمي الجديد

أعضاء نادي ال BRIC والمتمثلين في البرازيل وروسيا، الهند والصين مع إضافة جنوب أفريقيا في صيغة ال BRICS هم المسيطرون عند الحديث عن القوى الصاعدة، حيث تعتبر هذه القوى إضافة إلى تركيا والميكسيك وإندونيسيا وحتى الأرجنتين بمثابة الدعامات الأساسية لحركية الاقتصاد العالمي حاليا، وهذا من خلال مساهمتها المتزايدة في الإنتاج العالمي في الفترة من 2000-2008 المتنامي من 16 % إلى 22 % مع معدلات نمو عالية، إلا أنها رغم مشاكلها الاقتصادية مثل التضخم خاصة لدى الهند وارتفاع إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى كل من الهند والبرازيل، إضافة لتأخرها الملحوظ في قضايا تدفق الخدمات في التجارة العالمية مقارنة بالبلدان الصناعية من جهة، ومقارنة بحجم إنتاجها الصناعي المتدفق في الأسواق العالمية من جهة أخرى، فضلا عن اعتمادها في النمو الاقتصادي على آليات تقليدية مثل التصدير وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنها ورغم كل هذه الرهانات والتحديات -أعضاء النادي وأغلب اقتصادات السوق الصاعدة- قد دعمت مواقعها في الترتيب العالمية للقوى خاصة بعد الأزمة المالية لعام 2008 الى وقتنا الحالي³².

تعتبر الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي بمؤشر حجم الناتج المحلي الإجمالي مستفيدة من مزاياها النسبية كأكبر كتلة بشرية في العالم مقدرة بحوالي 1,3 بليون شخص (البليون = المليار)، كما أنها حائزة على أعلى معدل نمو منذ بواكير القرن الواحد والعشرين بنسبة 10 %، مقابل 798,5 مليون شخص كقوة عاملة (أكبر قوة عالميا)، زيادة على أنها أكبر منتج للسلع الاستهلاكية عالميا عام 2010 لتتجاوز بذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي حازت واستحوذت على هذه المرتبة منذ 115 سنة خلت³³، كما أنها أكبر مستهلك للطاقة وثاني أكبر مستهلك للبترول بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وحائزة على أكبر احتياطي للعملة الأجنبية مقدرة بـ 3,341 بليون دولار، كل هذا مدعما بناتج محلي إجمالي اسمي مقدر لعام 2010 بـ : 8,227 ترليون دولار (12,405 ترليون دولار بتعادل القوة الشرائية)، وهكذا فإن الاقتصاد الصيني هو ثاني أكبر اقتصاد عالمي وأكبر اقتصاد جاذبية لندفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وثاني أكبر مصدر بعد الاتحاد الأوروبي وثالث مستورد بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وحسب التقديرات فإن الاقتصاد الصيني سيتجاوز حجم الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2027³⁴.

الهند صنفت في المرتبة الثالثة من حيث الكثافة السكانية والثانية في قوة العمل، وهي صاحبة المرتبة الثالثة في حجم الاقتصاد عالميا بتعادل القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي والمقدر بـ 4,68 ترليون دولار عام 2012، وفي المرتبة الأولى من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بـ 1,82 ترليون دولار، وصاحبة ثاني أكبر معدل نمو اقتصادي بعد الصين في الفترة 2001-2010 حيث كان معدل نموها في 2010 حوالي 11%، خاصة مع تنامي إسهام مجال الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 56,5 %، إلا أنها من أفقر البلدان في عائدات رأس المال حيث لا تتجاوز حصتها الـ 3,900 دولار كأدنى نسبة بين أهم القوى الاقتصادية الصاعدة، فضلا عن ميزة مهمة للاقتصاد الهندي عكس الصيني المعتمد على السوق الداخلي نظرا للكثافة السكانية العالية واتساع حجم الطبقة الوسطى³⁵، بينما روسيا تحتل المرتبة الثامنة عالميا بتقديرات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المقدر بـ 2,08 ترليون دولار، والخامسة بتعادل القوة الشرائية (2,52 ترليون دولار) عام 2012، كما أنها حائزة على خامس أكبر احتياطات القيمة حيث تمتلك أعلى رأس مال للناتج المحلي الإجمالي بين دول الـ BRICS مقدر بـ 18.000 دولار والمرتبة الثامنة عالميا في قوة العمل، إلا أن اعتمادها الكبير على الصادرات النفطية والغاز اقتصاديا جعلها في المرتبة الثامنة أيضا في إجمالي الصادرات بعد كل من الهند والبرازيل³⁶، وتركيا أيضا قد دخلت التصنيف العالمي للقوى بجدارة خاصة إذا ما قورنت بأعضاء الـ BRICS، كما أن التصنيف العالمي للبرازيل قد شهد تقدما ملحوظا فهي سادس أكبر اقتصاد عالمي من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والسابعة بتعادل القوة الشرائية، كما قدر رأس المال بـ 12.100 دولار وهي أقل من روسيا بذلك وأكبر من الهند بثلاث مرات، فضلا عن امتلاكها احتياطي كبير من العملة وبفضل الطبيعة الزراعية للاقتصاد البرازيلي فهي أكبر قوة زراعية عالميا في التصدير³⁷.

إن النموذج الآسيوي عموماً والصيني تحديداً في سعيه للاستفادة من الوضع التحولي للعالم، واضح اعتماده على ما أسماه " جوزيف ناي" القوة الناعمة، فمعدلات النمو العالية المستقرة والمستمرة التي حققتها الصين كانت لافتة جداً، كما أن نموذج النمو الآسيوي المقترن باليابان أو ما يسمى " الإوز الطائر" والمتبع في بلدان صغيرة مثل كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة، قد شكّل نموذجاً فريداً في التنمية المتناغمة مع الخصوصية الثقافية والقيم المحلية من دون الإخلال برفاهية المجتمع الآسيوي³⁸، والجدول التالي يوضح تحديثات التراجع النسبي للقوى الاقتصادية التقليدية في مقابل انتعاش ملحوظ في الاقتصادات الصاعدة لعام 2019 حسب احصاءات مجموعة البنك الدولي:

الجدول 1. المؤشرات الاقتصادية للقوى التقليدية والصاعدة لسنة 2019 (World View .2021 :pp1-4)

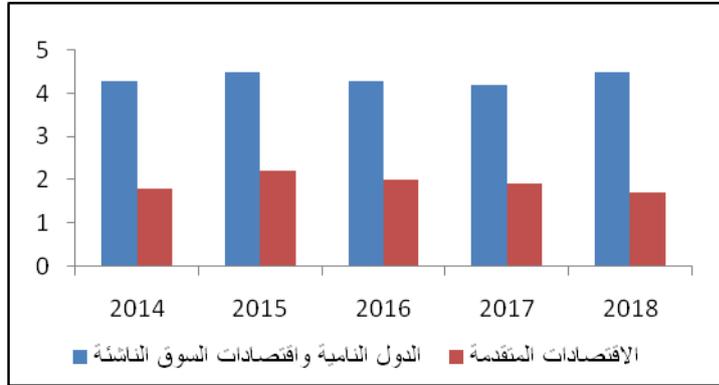
المؤشر	عدد السكان	الدخل القومي الاجمالي بمنهج اطلس	الدخل القومي الاجمالي لراس المال بمنهج اطلس	الدخل القومي الاجمالي بتبادل القوة الشرائية		الناتج المحلي الاجمالي	
				بالبلبون دولار	راس المال بالدولار	النمو بالنسبة السنوية	نمو رأس المال بالنسبة السنوية
أميركا	328.2	21.615.8	65.850	21.690.0	66.080	2.2	1.7
بريطانيا	66.8	2.821.8	42.220	3.277.8	49.040	1.5	0.9
فرنسا	67.1	2.846.9	42.450	3.490.5	52.050	1.5	1.4
المانيا	83.1	4.038.5	48.580	4.912.7	59.090	0.6	0.3
اليابان	126.3	5.266.9	41.710	5.704.9	45.180	0.7	0.9
الصين	1.397.7	14.555.4	10.410	23.467.9	16.790	6.1	5.7
روسيا	144.4	1.651.4	11.260	4.293.5	28.270	1.3	1.4
الهند	1.366.4	2.893.2	2.210	9.456.1	6.920	4.2	3.1
البرازيل	211.0	1.926.3	9.130	3.143.4	14.890	1.1	0.4
جنوب افريقيا	58.6	353.5	6.040	741.7	12.670	0.2	-4.2
العالم	7.673.5	88.792.2	11.571	136.001.0	17.723	2.4	1.3

لقد تباطأ النمو في البلدان المتقدمة منذ منتصف سنة 2018 رغم الانتعاش النسبي الذي شهده بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وبالتحديد سنوات 2013-2016، بخصوص نمو الناتج المحلي الإجمالي

العالمي والمقدر عام 2019 بحوالي 2.3 % حسب إحصاءات الأمم المتحدة، فقد كان إسهام البلدان المتقدمة بما مقداره 1.8 % في مقابل 2 % للبلدان النامية وما مقداره 3.5 % لصالح القوى الصاعدة³⁹.

الشكل 2. معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة والصاعدة بالنسب المئوية (تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2019.

ص: 11)



وقد سجلت الاقتصادات النامية والصاعدة معدلات النمو التالية ما بين 2016 إلى 2021 على التوالي: 4.4؛ 4.7؛ 4.5؛ 3.6؛ 2.2؛ 7.6 مع نسبة 2 % كتوقع لعام 2022، بينما سجلت الاقتصادات المتقدمة في ذات الفترة على التوالي القيم بالنسب المئوية التالية لمعدلات النمو: 1.7؛ 2.4؛ 2.2؛ 1.6؛ 4.7؛ 5.1؛ وتوقع ب 3.6% لعام 2022⁴⁰.

2. القوى الصاعدة والحكم العالمي: البحث عن موطأ قدم

يعتبر القرن الواحد والعشرين مزيجاً من الاستمرار والتغيير؛ حيث أن وضعية القوى الكبرى في الهراكية العالمية تشهد تغيرات جذرية، فالى جانب مراكز القوة القديمة ظهرت قوى جديدة وأخذت أحجاماً ومواقع كبيرة نسبياً في النظام الدولي، ليصبح هذا الأخير أقرب إلى التعددية القطبية منه إلى الأحادية، وتعتبر الأزمة المالية لعام 2008 آخر أهم "حدث كبير" أثر على مسار التغيير في مراكز القوة خاصة الاقتصادية، مع صعود مراكز اقتصادية جديدة قوية وتنافسية مثل الصين التي أصبحت مع سنة 2010 ثاني أكبر اقتصاد عالمي طامح إلى تقلد منصب القيادة العالمية إلى جانب الهند والبرازيل وحتى روسيا، ودول صاعدة أخرى أكدت معدلات نموها ونسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي وزنها العالمي الملفت، والذي تدعم بعد نجاحها في تخطي الأزمة بأقل الأضرار مقارنة بالمراكز التقليدية للقوة العالمية، حيث أن التراجع النسبي الأمريكي والأوروبي وحتى الياباني مقابل صعود نسبي للصين والهند وروسيا والبرازيل كقوى دولية أو عالمية قد أدخل العالم في سلسلة تحولات جذرية وكبيرة، ستحدد ملامح المستقبل المنتظر للاقتصاد العالمي والسياسة العالمية، هذا فضلاً عن فواعل إقليمية أخرى مثل جنوب إفريقيا وتركيا وإندونيسيا، حيث أن ما يسمى بالاقتصاديات الصاعدة أضحت تؤثر على قضايا المناخ والطاقة العالمية والأمن والتجارة وحتى على سياسات الهيمنة، إلا أن ذات القوى

ضعيفة رغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لديها؛ فمواطنوها يعانون الفقر مع اختلالات كبيرة في توزيع الدخل والثروة، ما تسبب في خلق مشاكل اجتماعية كبيرة تهدد بلا استقرار سياسي مضافا لقائمة طويلة من التهديدات التماثلية واللاتماثلية.

وقد أدى تضخم الدور النسبي الذي تلعبه القوى الصاعدة إلى إثارة نقاش حول دورها في الحكم العالمي خاصة في ظل تعديلها لتصنيفاتها الدولية اقتصاديا وماليا، ووصل الأمر إلى حد المطالبة من قبلها بإصلاح مؤسسات Bretton Woods سعيا منها لتحصيل قوة أكبر تتيح لها التأثير على الترتيبات المؤسساتية للاقتصاد العالمي وقواعد النظام فيه، خاصة مع انفجار الأزمة المالية أين تنامت النزعة الشكية لدى هذه الاقتصادات حول مدى قابليتها واستعدادها للامتثال للمعايير والقواعد التي فرضها ثالوث مؤسسات Bretton Woods بريتن وودز⁴¹، وقد حاولت هذه الدول استغلال ظرف الأزمة المالية واستخدامها كفرصة إستراتيجية لدعم قوتها الاقتصادية بتأثير وفعالية سياسية عبر ثلاث قضايا أساسية هي السياسة التجارية وبنوك التنمية وسياسة المناخ. **السياسة التجارية:** فالإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والمنظمة العالمية للتجارة والمؤسسات المالية الدولية ليست إلا دعائم للمصالح الأمريكية، تهدف لتكريس المزيد من الليبرالية مفهوما وواقعا حسب منظور القوى الصاعدة ومجمل البلدان النامية، فمنظمة التجارة العالمية وبعد عديد المحاولات الفاشلة لإحياء جولة الدوحة أضحت تهدف لخلق اتفاق كحد أدنى بخصوص النظام التجاري للإبقاء على تبرير للحفاظ على التواجد الواقعي للمنظمة⁴².

إن المؤتمر الوزاري التاسع في بالي الخاص بمنظمة التجارة العالمية كان قادرا على تنظيم التجارة من خلال منح القوى الصاعدة والدول النامية خيارات أكثر، لتحقيق الأمن الغذائي ودعم تجارة البلدان الأقل نموا ومساندتها في مسار التنمية، فضلا عن أن القوى التقليدية رغبة في تعديل قواعد الاقتصاد العالمي حسب مقاربة تركز على التكامل الإقليمي العابر للقارات، وهنا نجد موضوع الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبين الولايات المتحدة الاميركية وكذا عشرة أعضاء أو شركاء عبر الباسيفيك والولايات المتحدة الاميركية، والشراكتين ليستا فقط بخصوص قضايا الزراعة والبضائع أو المبادرات الخجولة التي قادتها الولايات المتحدة الاميركية وأوروبا في جولة الدوحة، بل هي أيضا مهمة بقواعد الاستثمار العابر للحدود والمنافسة وتبدير السياسات، وحتى حقوق الملكية الفكرية وإنعاش أهداف الاتفاقية متعددة الأطراف حول الاستثمار⁴³.

بنوك التنمية: تعد سنة 2014 سنة التنافس الدولي حول بنوك التنمية الجماعية مثل بنك BRICS (الهند، الصين، البرازيل، جنوب إفريقيا، روسيا) الذي أسس في القمة السادسة لدول BRICS في جويلية 2014، ثم توسع أواخر جويلية بانضمام أكثر من 20 دولة أسيوية مثل إندونيسيا، حيث وقعت مذكرة تفاهم بين الأعضاء المؤسسين بما فيهم الـ 20 المنضمين حديثا وتنص على خلق "قاعدة بكين"، بخصوص بنك الاستثمار في البنية التحتية في آسيا Asian Infrastructure Investment Bank والذي كان رأس ماله 50 بليون دولار فمن المتوقع أن يساهم في إغلاق فجوات تمويل البنى التحتية للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،

ويعتبر إرساء ال BRICS لبنوك تنمية جماعية أو متعددة الأطراف مكسبا عالميا للتنمية مثل البنك العالمي لتنمية لآسيا ADB كذلك، كما أنها ستفيد في خفض الأصوات المطالبة بإصلاح مؤسسات Bretton Woods التي تنقزم أهميتها، لأنها لن تبقى المصدر الوحيد لتمويل التنمية في البلدان الفقيرة، فضلا عن أنها حركة إستراتيجية صينية في مواجهة الهيمنة الأميركية فهي بمثابة ظل صيني على الدبلوماسية العالمية⁴⁴.

سياسة المناخ: إن التوترات بين البلدان الصناعية والقوى الصاعدة واضحة وجليّة حيث تسعى القوى الصاعدة لجعل البلدان المتقدمة تعترف بمسئوليتها، وأكثر من ذلك أن تتحملها بخصوص التلوث وانعكاساته العالمية، ويبرز دور القوى الصاعدة في قضايا البيئة والمناخ مع ما يسمى (BASIC البرازيل، جنوب إفريقيا، الهند، الصين) ومخرجات كوينهاجن، وصولا إلى عقد اتفاق بينهم وبين الولايات المتحدة الأميركية يستثني الاتحاد الأوروبي والبلدان النامية الصغيرة، ومطالبتها بالسماح لها بنقل التكنولوجيا للبلاد الأقل نموا دليل على وعيها المتزايد واهتمامها بقضايا الجنوب ومجمل الرهانات العالمية⁴⁵.

رابعا: المشهد الاتحادي العالمي لعام 2030 بين المحددات والمؤشرات:

1. مؤشرات إعادة توزيع القوة عالميا لعام 2030:

يمكن إيجازها في ثلاث مؤشرات أساسية هي: ⁴⁶

* **الحجم النسبي للاقتصاديات:** حيث تقول التوقعات بأن الصاعدين أو ما تسمى اقتصاديات السوق الصاعدة- القوى الصاعدة السبعة E7-ستستمر في لعب دور القوة الدافعة للاقتصاد العالمي في الفترة من 2014 إلى 2030، فمن المتوقع ان تنمو قوتها الاقتصادية النسبية بما معدله 3,8% سنويا، مقابل 2,1% لصالح مجموعة G7 التي تضم كل من الولايات المتحدة الأميركية؛ اليابان؛ ألمانيا؛ بريطانيا؛ فرنسا؛ إيطاليا وكندا، بينما تضم E7 الصين؛ الهند؛ البرازيل؛ روسيا؛ إندونيسيا؛ المكسيك وتركيا، ويرجع المعدل الأكبر في النمو بين القوى الصاعدة E7 للصين والهند اللتان ستكونان مع الولايات المتحدة الأميركية أكبر ثلاث اقتصاديات عالمية بالقيادة الصينية، كما ستتفوق الصين على الولايات المتحدة الأميركية قبل حلول عام 2030 من حيث سعر صرف السوق المتقارب مع تعادل القوة الشرائية رغم عدم يقينية هذه التوقعات.

* **نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع:** يحدد هذا المؤشر من خلال عنصرين أساسيين هما: متوسط النمو السكاني ومتوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد والمرتبطة بنمو إنتاجية العمل، وهنا يتوقع أن يكون متوسط نمو الصين معتدلا مقدرا سنويا بحوالي 3,4% خلال الفترة 2014-2030، والشيء نفسه مع نمو الاقتصاد الهندي بمعدل 6,4% سنويا إلى غاية 2030 ليتجاوز بعدها معدل الصين مع التركيز على نسبية التوقعات.

* **مستويات الدخل النسبية:** وهنا تنصدر الولايات المتحدة الأميركية قائمة الترتيب كمحصل لأعلى مستويات الدخل النسبية عالميا، بينما تتذيل الدول الآسيوية مثل الصين والهند وإندونيسيا وحتى البرازيل الترتيب من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد بتعادل القوة الشرائية.

2. محددات المشهد الاتجاري العالمي لعام 2030:

تتمثل أساسا في أربع محددات أساسية نوجزها في الآتي: ⁴⁷

* **النمو في رأس المال المادي:** فبالنظر إلى النسب الحالية لما بعد الأزمة المالية العالمية لمتوسط الاستثمار السنوي والنتاج المحلي الإجمالي، والذي يتراوح مثلا في بريطانيا في حدود 17% وفي الصين حوالي 36%، فإنه سيستمر في هذا المستوى إلى غاية الفترة من 2025 إلى 2030، أين سيتراوح في بريطانيا في حدود 17% كذلك أما إيطاليا وألمانيا فسيكون بنسبة 20%.

* **النمو في قوة العمل:** وقد تم استخدام توقعات الأمم المتحدة للسكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 59 سنة كمؤشر على نمو القوى العاملة، وحسب الدراسة (دراسة الأمم المتحدة) فإن جميع البلدان وباستثناء الهند ستشهد تراجعا في حصتها من يد العمل الرئيسية خلال الفترة القادمة وتحديدًا بين عامي 2030 وحتى 2050.

* **النمو في رأس المال البشري (نوعية العمل):** وقد تم اعتماد الأساس في تقديرات رأس المال البشري بيانات عن متوسط سنوات الدراسة للسكان الذين تتراوح أعمارهم من 25 سنة فما فوق، وهذا على أساس مسح التقديرات الدولية لبلدان ذات مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية على مدى السنوات الأربع الأولى من التعليم بالتحديد، حيث افترض أن معدل العائد المقدر ب 13,4% تقريبا وهذا المعدل بمثابة المتوسط في التقديرات بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك فمن المفترض أن هذا المعدل سيشهد تراجعا في مستوى المتوسط العالمي للأربع سنوات القادمة إلى حدود 10,1% لتعليم السكان ما فوق سن الثامنة، وعلى هذا الأساس فإنه من المفترض أن يكون متوسط سنوات الدراسة والتكوين مستقبلا مرتقعا في مجمل البلدان المتقدمة والصاعدة على حد سواء عبر استقراء الاتجاهات الكبرى، على الرغم من توقع تباطؤ معدل النمو في رأس المال البشري خاصة في البلدان المتقدمة، ما يسمح لدول أخرى مثل البلدان الآسيوية خاصة الهند وإندونيسيا وحتى روسيا وبولندا هذا سيسمح لها باللاحق بالركب في المعدلات التعليمية بالأساس.

* **التقدم التكنولوجي:** حسب هذا المؤشر فإنه يتوجب وجود علاقة بين بلد متخلف وآخر بمثابة زعيم تكنولوجي وهذا الأخير من المفترض أن يكون الولايات المتحدة الأمريكية، وعبر هذه العلاقة تكون للبلد المتخلف القدرة على اللحاق بالركب عبر نقل التكنولوجيا من خلال مشروطة توجيه الاستثمارات إلى رأس المال المادي والبشري، وتعتبر مؤشرات مثل الاستقرار السياسي والانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي وحتى قوة وسيادة القانون، بمثابة المحددات لقياس السرعة النسبية للحاق بركب التطور التكنولوجي في الاقتصاديات الصاعدة، فهي مرتبطة بتعزيز الأطر المؤسسية على المدى البعيد، وهنا يفترض ما قيمته 1,5% كمعدل للتقارب في فجوة إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية أو ما يسمى عناصر الإنتاج الكلية مع الولايات المتحدة الأمريكية، هذا علما بأن هذا المشهد الإتجاري يتجاهل التقلبات الدورية لاعتماده توقعات اتجاه النمو على المدى المتوسط والطويل، وحتى الصدمات الرئيسية المعاكسة مثل الثورات السياسية والصراعات العسكرية، أو الظروف التي تخرج البلدان

من مسارات النمو المتوازن ما يجعل التنبؤ بمستقبلها شبه مستحيل، وكذا يتجاهل حدوث أو إمكانية حدوث قفزة مفاجئة إلى الأمام في الحدود التكنولوجية مثل أن يرتفع مستوى نمو إنتاجية العمل في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حدود 2% سنويا.

خاتمة

شهد العالم منذ سبعينات القرن العشرين تغيرات كثيرة وعميقة أثرت على مجمل القضايا والتفاعلات السياسية الاقتصادية والاجتماعية، وأحدثت ترابطات بين المنفصل من القضايا والتفاعلات كما عمقت علاقات المترابط منها، لدرجة أضحت فيها الحديث عن قضايا ذات طبيعة سياسية او اقتصادية محضة "يوتوبيا" ولى زمانها لصالح حقيقة جديدة مصدقة واقعا، هذه الحقيقة تقول بالطبيعة التشابكية لقضايا وتفاعلات وسياقات عصر العولمة الذي كان قد بدأ مع تسعينيات القرن العشرين، وتكرس مع بدايات الألفية الثالثة (القرن 21) فطمست معه عديد المعالم والحدود الأكاديمية والعلمية، كان أبرز منتجاتها الإقتصاد السياسي الدولي كمجال معرفي وأطروحة التراجع الأميركي كموضوع تحليفي في ظل سيادة العقيدة النيوليبرالية عالميا.

ورغم أن النيوليبرالية جاءت لإبطاء الدورات الاقتصادية فقد أدت إلى تسارعها وتقاربها، وأكثر من ذلك فمع تزايد التداخل بين المحلي والدولي في ظل العولمة والاقتصاد السياسي الدولي للعولمة، فإن النتيجة كانت أزمت ومشاكل اقتصادية أعمق، أدت في نهاية المطاف إلى بداية مسار عالمي لإعادة توزيع القوة بين قوة مهيمنة (الولايات المتحدة الاميركية والقوى الصاعدة ممثلة بالتحديد في أعضاء البريكس BRICS بالإضافة لكل من المكسيك والارجنتين وتركيا ودول اخرى)، وبين قوى طامحة من بلدان صناعية متقدمة وأخرى نامية وصاعدة، اختتم بتتويج القوى الصاعدة بالأفضلية وفق منطق الاقتصاد السياسي الدولي عبر حيازتها مؤهلات كبيرة تتيح لها ولو مستقبلا قيادة الاقتصاد العالمي والنظام الدولي، وهذا راجع لخبرتها الماضية وهنا القصد هو أزمة 1997 وازمة 2008 وكذا بفضل الإخفاقات الليبرالية والنيوليبرالية الأمريكية والغربية، لتقدم نفسها (القوى الصاعدة خاصة الصين) لبلدان الجنوب -على الأقل - كبديل عالمي محايد سياسيا، غير مهتم إيديولوجيا لكنه فعال اقتصاديا، في مقابل نموذج أميركي غربي متأزم ومثقل بالعداوات التاريخية مع بلدان الجنوب بسبب المشروطة المزوجة لهياكل الاقتصاد السياسي الدولي.

إن عملية إعادة توزيع القوة مترجمة في تراجع قدرات القوة المهيمنة مع تزايد مشهود في قوى متحدية أو طامحة على الأقل في الإقتصاد السياسي الدولي الحالي، لم تكن "قناعة" بهذا الوضع بل تعدته إلى تأثيرات تجاوزت الأرقام والإحصاءات، وصولا إلى تأثيرات جيو-إستراتيجية أعادت طرح فرضية التراجع الأمريكي الغربي والصعود الصيني الآسيوي تحديدا بقوة وبكل ما يثبتها، أو على الأقل يجعل من المجدي إمبريقيا ونظريا الحديث عنها، حيث تلعب جملة من الرهانات دورا محوريا في تحديد الملامح والإقليمية لمجمل آسيا وحتى العالمية في ظل جوار إقليمي بين الصين والهند وروسيا، هذه القوى الثلاث التي إن تمكنت من تجاوز الرهانات الإقليمية فضلا عن تحديات حركة تدفق المعلومات للحكومات المتسلطة القائمة لهذه البلدان، إضافة لنظرتها

للتواجد الأمريكي الاقليمي ومديات التناسب بينه وبين قواها المتنامية، دون تجاهل القضية الكورية وديناميات الملف النووي الكوري الشمالي، والتي على القوى الصاعدة في آسيا والهند والصين تحديدا وحتى روسيا عليها أخذها في الاعتبار في مسار صعودها، وبهذا فان هذه الأوضاع تركز وتكثف الضبابية في العلاقات بين المتنافسين الأساسيين أمريكا والصين هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عملية إعادة توزيع القوة والثروة هذه التي نشهدها او نشهد جزء منها حاليا لم تقتصر على ماضي وحاضر الاقتصاد السياسي الدولي، بل تعدته إلى المستقبل وانعكست عليه في مدياته الثلاث، حيث تقول التنبؤات باستمرار التحول في مواقع ومواضع تمركز القوة عالميا من الغرب إلى الشرق ومن الولايات المتحدة الاميركية الى الصين وحلفائها، رغم أن هذه الإستشرافات ليست بالمطلقة ولا باليقينية بل هي تابعة لمدى قدرة الأطراف على إدارة هذا التحول داخليا وخارجيا.

وقد تمت محاكاته بلعبة الشطرنج حيث توجد ثلاثة رقع؛ الرقعة العليا فيها القضايا العسكرية والسياسة وهي أحادية في القطب بتفوق ملحوظ لصالح الولايات المتحدة الأميركية؛ الرقعة الوسط فيها القضايا الاقتصادية وهنا تتصرف الولايات المتحدة الأميركية أكثر كشريك له أنداد مثل الاتحاد الأوروبي، الصين، اليابان والBRICS؛ أما الرقعة السفلية فنجد العلاقات العابرة للقومية أين انتشرت القوة بكل فوضوية، وأصبح فيها استخدام مصطلحات من قبيل " الهيمنة " و " القطبية " موضحة أو صريحة انتهت مدة صلاحيتها، وبذلك فإن العالم الآن في ظل لعبة ثلاثية الأبعاد الولايات المتحدة الأميركية تسيطر على بعد واحد مع سيطرة مشتركة - تقاسم للأدوار والأعباء - على الصعيد الاقتصادي وفوضى وتعقد في بعد ثالث.

الهوامش

¹ مروة خليل، مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية. كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2020، ص 79.

² لورد حبش، الهيمنة في العالم السياسي : مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الاميركية، سياسات عربية. ج 48، العدد 48، 2021، ص 22.

³ مروة خليل، مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية. مرجع سابق، ص 80، 81.

⁴ نفس المرجع، ص 85.

⁵Stefano Guzzini," Robert Gilpin:TheRealist Quart For The Dynamics Of Power", The Future Of International Relations:Musters In Working?.Irver .B.Neumann, OleWever, Taylor And FranciseLibrary , New York , 2005,P124.,P134.

⁶David NBalam , Bradford Dillman,, Introduction To International Political Economy .^{5th} Ed, Pearson Education On International , United States Nations, 2011., P 15.

⁷David S.Land ,Wealth And Poverty Of Nations: Why Some Are Rich And Some Are So Poor.ww.Norton And Company , United Nations,1998,P276.

⁸ألfn توفلر، تحول السلطة : المعرفة والثروة والعنف على أعتاب القرن 21 . ج1، تر: لبنى الريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990، ص33-37

⁹روبيرت جيليان، الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية .تر: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 230.

¹⁰RobertGilpin, War and Change in World Politics.Cambridge University Press, new york, 1981, p 29.

- ¹¹ لورد حبش، الهيمنة في العالم السياسي : مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الاميركية، سياسات عربية. مرجع سابق، ص 24.
- ¹² نفس المرجع، نفس الصفحة.
- ¹³ مروة خليل، مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 112.
- ¹⁴ لورد حبش، الهيمنة في العالم السياسي : مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الاميركية، سياسات عربية، مرجع سابق، ص 26.
- ¹⁵ مروة خليل، مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 125.
- ¹⁶ إيمانويل تود، بعد الإمبراطورية : دراسة في تفسخ النظام الأمريكي. تر: رجب بودبوس، أكاديمية الفكر الجماهيري والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، د س ن، ص 44
- ¹⁷ نفس المرجع، ص 51، 58.
- ¹⁸ نفس المرجع، ص 56، 58.
- ¹⁹ سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، دراسات دولية. العدد 42، مركز الدراسات، جامعة بغداد، ص 165.
- ²⁰ يورغورس، إعادة النظر في النظام الدولي الجديد. ترجمة: أسامة العزولي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2020.
- ²¹ Raymond J Ahearn, „Rising Economic Powers And Global Economy Trends And Issues For Congress. Congressional Research Service , United States, 2011, P 3, 5.
- ²² إيمانويل تود، بعد الإمبراطورية : دراسة في تفسخ النظام الأمريكي. مرجع سابق، ص 62.
- ²³ نفس المرجع، ص 63، 62.
- ²⁴ نفس المرجع، ص 63.
- ²⁵ حازم البيلاوي، النظام الاقتصادي الدولي العام من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص 42، 57.
- ²⁶ روبرت جيليان، الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. تر: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004. ص 169.
- ²⁷ جواد كاظم البكري، فخ الإقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2011، ص 147، 148.
- ²⁸ نفس المرجع، ص 148، 149.
- ²⁹ سميح مسعود، الأزمة المالية العالمية، نهاية الليبرالية المتوحشة. المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط ودار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 18، 19.
- ³⁰ محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية، إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 25، 34.
- ³¹ سامح سعيد عبود، في جذور الأزمة الاقتصادية العالمية العمل ورأس المال والدولة. مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2011، ص 72.

³² Ion Ignat, Gimia Virginia Bujanca, « Power- Shifts In The Global Economy : Transition Towards A Multipolar World Order », USA Annuals Of Economics And Public Administration . V.13, Issue 2(18), 2013, Pp28,29.

³³ Ibid, P29

³⁴ Idem

³⁵ Ibid, P29.30

³⁶ Ibid, P.30

³⁷Idem.

³⁸جوزيف نايف، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية. تر: محمد توفيق البحيري، مكتبة العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 128، 129.

³⁹united nations,World economic situation and prospects . united nations, 2020, New York, 2002,p5,18

⁴⁰صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي. الإصدار الرابع عشر، صندوق النقد العربي، يونيو 2021، ص13

⁴¹ZiyaOmis, Mustafa Kutlay, , « Rising Power In AChanging Global Order : The Political Economy Of Turkey In Age Of BRICS »Third World Quartely.VOL.34,No,8,Taylor And Francis Group, __, 2013,P37

⁴²Robert Keohane, « Global Power Shifts And Challenges For The Global Order »,Policy Papers.German Institute Of Area Studies,Hamberg,2015,Pp8,9

⁴³Ibid, P9

⁴⁴Idem

⁴⁵Ibid, P9,10

⁴⁶John hanksworth and others ,the world in 2050 :will the shift in global economic power continued ?.price Whitehouse coopers ,united kingdoom,fabruary,2015.p10-21

⁴⁷Ibid ,PP37-39